

مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٧٠٣
الاثنين، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الساعة ١٠/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد سانغكو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد بيرغر
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينان
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد آرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة شيرد
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811)

12-20719 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/811، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف لي أن أعرض على المجلس التقرير الثامن للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن، في تموز/يوليه ٢٠١١ (انظر S/PV.6577)، شهدت الحالة في غرب أفريقيا تطورات إيجابية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تشهد المنطقة دون الإقليمية أي حالات لتجدد الصراع المفتوح، وتقلصت التوترات المتصلة بالأزمات المؤسسية أو السياسية الداخلية من حيث عددها وشدتها.

وبالإضافة إلى ذلك، أجرى عدد من بلدان المنطقة دون الإقليمية انتخابات اعترف المجتمع الدولي بمصداقيتها، ما أدى بالتالي إلى تجنب وقوع أزمات انتخابية محتملة وما ينجم عنها من زعزعة للاستقرار.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على بلدان غرب أفريقيا؛ وعلى منظمتها، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وعلى جميع أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والمرأة على وجه الخصوص، لما بذلوه من جهود في توطيد الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وأرحب أيضا بدور الأمم المتحدة وما أسهمت به، من خلال مكاتبها المختلفة في المنطقة دون الإقليمية، في دعم جهود بلدان غرب أفريقيا. وهذا الإسهام محل تقدير كبير.

ومع ذلك، فإن الحالة لا تزال تستدعي توخي الحذر، إذ إن التقدم المحرز لا يزال هشا. وكما أظهرت الأحداث الأخيرة في غينيا - بيساو، فإن بلدان المنطقة دون الإقليمية ليست في مأمن من الحوادث التي يمكن أن تعرض للخطر التقدمَ المحرز في مجال الديمقراطية وبناء السلام والاستقرار. وبالمثل، من الممكن حدوث تطورات مقلقة، بما في ذلك تنامي أنشطة جماعة بوكو حرام في نيجيريا، ما من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في ذلك البلد ذي الأهمية المحورية في أفريقيا. ولا بد من أن نأمل أن تتمكن نيجيريا بقدراتها الذاتية من إيجاد الموارد اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجهها على الصعيدين الأمني والسياسي. ومن المهم أيضا أن يبدي المجتمع الدولي دعمه وتضامنه تجاه ذلك البلد الذي أسهم كثيرا في السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

في ذلك السياق من التقدم الهش، فإن الانتهاء بنجاح من العمليات الجارية للحوار السياسي والمصالحة الوطنية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، لا سيما في توغو

وغينيا وكوت ديفوار، سيكون ذا أهمية حاسمة لكفالة استدامة التقدم الذي أحرزته منطقة غرب أفريقيا في مجال السلام والديمقراطية.

ومن المشجع أن نلاحظ بدء عملية حوارٍ بين أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين في غينيا يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر الماضي، بعدما وافقت الحكومة على تعليق أنشطة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة تعليقاً مؤقتاً، نزولاً على طلب المعارضة. ومن المهم أن تتحلى الأطراف الوطنية، بما في ذلك المعارضة، بالمرونة من أجل التوصل بسرعة إلى اتفاق على الترتيبات التي من شأنها أن تمهّد لإجراء انتخابات تشريعية في أقرب وقت ممكن.

مع أن بلدان غرب أفريقيا كانت بمنجاة من الصراعات والأزمات العنيفة خلال الفترة الأخيرة، فقد تعين عليها مع ذلك أن تتصدى لعودة ظهور التهديدات العابرة للحدود. فالزيادة الكبيرة في أعمال القرصنة في خليج غينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير تشكل تهديدا جديدا للأمن والتنمية في دول المنطقة.

وقد أرسل الأمين العام بعثة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بهدف تحديد نطاق التهديد وتحديد الإجراءات التي يمكن للأمم المتحدة والشركاء الآخرين اتخاذها دعماً للبلدان التي تواجه هذه الآفة. وخلال تلك الزيارة، أصبح واضحا للمشاركين في المهمة أنه ينبغي تيسير التعاون الإقليمي من خلال مشاركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، وبدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأود هنا أن أشدد على الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون من جانب مختلف المؤسسات على الصعيد الوطني وذلك لتعظيم أثر الجهود التي تبذلها لمكافحة التهديد المتزايد للقرصنة في خليج غينيا.

لا تزال التداعيات الإنسانية والأمنية للأزمة الليبية تشكل مصدر قلق رئيسيا، إذ أدت إلى تفاقم عدم الاستقرار المزمن في المنطقة دون الإقليمية، وخاصة في بلدان الساحل. وقد شدد القادة الذين التقيت بهم خلال زيارة قمتُ بها إلى منطقة الساحل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، لا سيما رئيسي مالي والنيجر، على حقيقة أن بلدانهم - التي تواجه في الأصل تحديات كبيرة، من بينها حالات الجفاف الدورية وانعدام الأمن الغذائي وبطالة الشباب وانعدام الأمن في الأجزاء الشمالية من بلدانهم - قد أصبحت مضطرة اليوم لتحمل عبء جديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية. وأعربوا عن أملهم في أن تقدم لهم الأمم المتحدة دعما إضافيا في مواجهة تلك التحديات، ولا سيما من حيث إعادة إدماج العائدين. وفي ذلك السياق، أرسل الأمين العام بعثة تقييم مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة في الفترة من ٧ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر بهدف تسجيل شواغل المنطقة في أعقاب الأزمة الليبية وتقديم توصيات بالتدابير التي من شأنها أن تعزز الدعم والمساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لتلك البلدان.

يمكن أن تذهب جميع الجهود المبذولة لتوطيد الأمن والاستقرار على الصعيد دون الإقليمي سدىً إنْ لم يتوفر العزم الدؤوب لمكافحة آفة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي تقوض مؤسسات الدولة والمجتمعات الهشة أصلاً في غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، من الضروري زيادة التعبئة السياسية وتعزيزها، والتعاون الصادق على مستوى بلدان الإنتاج والمرور العابر والمقصد. وستظل الأمم المتحدة ملتزمة، جنبا إلى جنب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة دون الإقليمية، بتعزيز التصدي بفعالية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا.

وعدم الاستقرار الناشئ عن الانتخابات يمثل تحديا رئيسيا آخر لبلدان المنطقة دون الإقليمية. وينبغي مواصلة إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للعمليات الانتخابية في المنطقة دون الإقليمية وانعكاساتها السياسية على الانتخابات التي ستجري في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، بالإضافة إلى الانتخابات التشريعية التي يُنتظر أن تستكمل العملية الانتقالية في غينيا، أفكر بشكل خاص في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في غانا وغينيا - بيساو ومالي والسنغال وسيراليون.

أشعر بالسرور لأن المجتمع المدني، بصفة خاصة، اضطلع بدور قيادي فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في إعلان الانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا الذي اُعتمد في ختام المؤتمر الإقليمي الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في برايا في الرأس الأخضر في أيار/مايو ٢٠١١. ويوفر إعلان باماكو وإطاره الاستراتيجي، المعتمدان في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في المؤتمر الإقليمي بشأن الإفلات من العقاب والعدالة وحقوق الإنسان، إطارا جديدا لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون في بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما يدعم تنفيذ البروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد والجهود التي تبذلها محكمة العدل التابعة للجماعة.

وبالاستفادة من نجاح مؤتمري برايا وباماكو، يعتزم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أن ينظم، كلما اقتضت الضرورة وبالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية ومنظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، مؤتمرات إقليمية بشأن المواضيع الشاملة من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من التجارب والممارسات الجيدة لدول غرب أفريقيا، والإسهام بالتالي في وضع معايير للسياسات. ومن شأن هذه المؤتمرات أن تعزز بشكل دينامي وبناء الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل بناء السلام والديمقراطية ومنع نشوب الصراعات، وأن تعزز التآزر بين الأعمال التشغيلية التي تقوم بها الأطراف الفاعلة على أرض الواقع وصنع السياسات في شتى مجالات التدخل.

وختاما، أود أن أشدد على أنه، في الشهور المقبلة، سيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حشد منظومة الأمم المتحدة وتعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو والاتحاد الأفريقي والمجتمع المدني، وخاصة النساء - وذلك لزيادة توطيد الإنجازات التي تحققت في غرب أفريقيا ومنع نشوب الصراعات والأزمات التي يمكن أن تؤدي إلى إبطاء تقدم المنطقة دون الإقليمية بصورة حاسمة نحو السلام والديمقراطية والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سعيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.